مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

المرصد الاستراتيجي
Strategy WATCH

الثورة السورية في عامها السادس:

تعدد أطراف الصراع وفنون إدارته

ورقة تقدير موقف سياسي مقدمة إلى الندوة الحوارية

التي ينظمها مركز الحوار السوري بالتعاون مع المرصد الاستراتيجي

استنبول ١١ رجب ١٤٣٨هـ الموافق لـ ٨ نيسان/إبريل ٢٠١٧م

أولاً: تعدد أطراف الصراع وتباين اتجاهاته

شهدت الثورة السورية لدى دخول عامها السابع تحولات كبيرة من حيث تعدد الأطراف واختلاف أنماط التعامل وتنوع الخيارات المتاحة.

ففي شهر مارس ٢٠١١ ثار الشعب السوري مطالباً بالحرية وإسقاط النظام الشمولي الدكتاتوري، وأدت ردود الفعل العنيفة للمؤسسات الأمنية والعسكرية إلى تحويل نمط الصراع من: الاحتجاجات الشعبية إلى العمل المسلح، ومع دخول العديد من الأطراف الخارجية تحول الصراع المحلي إلى أزمة دولية أفرزت حالة مستعصية من الاستقطاب.

وعلى الرغم من تعقد معادلة الصراع وتداخل أطرافها إلا إنه لا بد من التأكيد على أن مشهد الصراع القائم ليس عشوائياً أو غير قابل للتفسير، بل يمثل ظاهرة يمكن التعامل معها والتأثير فيها إن وجدت الخبرات اللازمة في مجالات فض النزاعات وفنون إدارتها.

وتعمل هذه الورقة على تحليل مشهد الصراع القائم باعتبار أن تحوله إلى أزمة دولية يتطلب التعامل معها ووضع محاور أساسية للمعالجة، وتحديد المسارات المتاحة، واقتراح الخيارات المناسبة لحسم الصراع، أو تهدئته، أو إعادة توجيهه فيما يحقق المطالب الأساسية التي قامت الثورة لأجلها.

ويمكن تحديد أهم أنماط التحول فيما يلي:

أ-تعدد الأطراف

لعل الظاهرة الأبرز في معادلة الصراع هي حالة التشظي الناتج عن تعدد الأطراف وتزايد عددهم كلما تقادمت الأزمة، بحيث تقلصت حالات الالتحام المباشر بين النظام وقوى الثورة، ولم تعد القوة النارية لكلا الطرفين تمثل سوى قدر ضئيل من العمل العسكري الذي استحوذ على الجزء الأكبر منه قوى خارجية تتمثل في قوات التحالف الدولي والقوات الروسية وتنظيم "داعش" وإيران والميلشيات الطائفية التابعة لها.

وعلى الرغم من الدعم الذي تلقاه النظام؛ إلا إن قواته لا تزال عاجزة عن استعادة المناطق التي فقدتها أو المحافظة على الأراضي التي تم إخضاعها لها بالوكالة، وبات من الواضح لدى حلفاء دمشق المنهكين أن فُرص الحسم العسكري باتت متعذرة، وأنه لا بد من خوض معارك دبلوماسية رديفة للمعركة العسكرية بهدف تعزيز موقع النظام في المشهد الدولي وإعادة الاعتبار له من خلال الضغط على قوى الثورة والمعارضة للقبول بحل سياسي يعيد تأهيله وفق توافقات داخلية يمكن إقرارها من قبل مجلس الأمن.

ب-تنوع الاتجاهات

أدت زيادة عدد الأطراف المنخرطة في الصراع إلى تعدد اتجاهاته في مسارات: إثنية بين العرب والكرد، وطائفية بين السنة والشيعة، وقومية بين العرب والفرس، وفكرية بين الوسطية والغلو، ومعارك هوية بين الإسلامية والعلمانية، واستقطابات إقليمية بين متعاطف مع الثورة ومتعاطف مع النظام، وصراع نفوذ دولي بين الشرق والغرب.

وبقدر إدراك الأطراف الفاعلة صعوبة التوصل إلى حسم عسكري؛ فإن هذه القوى تدرك كذلك استحالة تحقيق توافقات مشتركة بينها في الوقت الحالي، مما يدفع بها للمماطلة بغية توظيف عامل الوقت لإنهاك قدرات الخصوم واستنزاف مواردهم، آملين أن يتيح طول الأمد مجال الوصول بها إلى مرحلة "النضج" المفضي للقبول بحلول تشاركية تحت ضغوط "الخسائر المتبادلة" و"المعاناة المشتركة".

لكن التوجهات الخارجية للممطالة والتسويف يجب أن لا تحرف قوى الثورة عن التصرف كلاعب أساسي يملك الأرض، ويحوز الهوية، ويستحوذ على زمام المبادرة، بل يتعين على قادتها تنمية ملكاتهم في: فنون إدارة الصراع، وإعادة فرز الأولويات، وتوظيف خلافات الأطراف المتنازعة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب ودرء أكبر قدر من الخسائر، إدراكاً منهم بأن سيناريوهات "الحسم الصفري" باتت مستحيلة في ظل المشهد المتشظي للصراع وصعوبة تحقيق طرف واحد انتصاراً حاسماً على سائر الفرقاء المحليين والدوليين.

ج-الانتقال من مرحلة الصراع الداخلي إلى مرحلة "الأزمة الدولية"

تعتبر إشكالية "تحديد المرحلة" التي يمر بها الصراع أحد أبرز الهواجس لدى الأطراف الفاعلة، إذ إن تحديد المرحلة يساعد على الإلمام بأبعاد المشهد من جهة، واتخاذ القرار بشأن التموضع الملائم من جهة أخرى، مما يفرض علينا التساؤل: في أي مرحلة نحن من الصراع؟ هل نحن في مرحلة إدارته؟ أم في مرحلة تسويته؟ أم في مرحلة تحقيق السلام؟ أم في مرحلة الحسم؟ خاصة وأن لكل مرحلة أدواتها وأنماط التعامل معها، ولا شك في أن الخلط بين مراحل الأزمة سيؤدي إلى استخدام وسائل في غير مكانها أو تبني تكتيكات فات أوانها، مما يخضع الفئات الأقل وعياً لتبعية الأطراف التي تمتلك القدرة على توظيف خصومها فيما يتوافق مع استراتيجياتها الخاصة.

وبعيداً عن سرد المناهج المختلفة في تحليل الصراع؛ لا بد من التأكيد أن الأزمة السورية قد مرت بعدة أطوار وفق الترتيب التالي:

١- مرحلة النزاع مع الدولة "statism" التي تحتكر السلطة بموجبها العنف وتمارسه ضد الفئات المخالفة لها من المواطنين بهدف ردعهم، وتسوية النزاع معهم قسراً بحجة المحافظة على المصالح القومية.

٢- مرحلة الصراع المجتمعي "populism" حيث يتراجع دور الدولة ويدور الصراع بين الفئات المجتمعية التي تتناقض مصالحها وتتعارض رؤاها.

٣- مرحلة تعدد الأطراف "pluralism" التي تقوم على أساس "تعدد الفاعلين" الذين يتبعون لدول خارجية أو لقوى عابرة للحدود، ومن في حكمهم من القوميات والطوائف التي يكون لها دور أساسي في تأجيج الصراع.

٤- مرحلة الأزمة الدولية "international crisis"، المتمثلة في انتقال النزاع إلى العالمية خارج إطار الدولة والمجتمع، وذلك من خلال إدراك الدول الكبرى أن النزاع المحلي بات يهدد أمنها واستقرارها مما يدفعها للتدخل في النزاع.

د-التحول في أنماط الصراع

في غضون السنوات الستة الماضية تحول نمط الصراع في سوريا وفق الترتيب التالي:

أ- **صراع عنيف:** تورط النظام فيه بارتكاب أفعال تسبب إيذاء جسدياً ونفسياً واجتماعياً وبيئياً ومنع الناس من الوصول إلى الموارد، والعمل على تأجيج الأزمة من خلال احتكار العنف واستخدامه ضد الشعب.

ب- **صراع مسلح:** برز جلياً في ظاهرتي الانشقاقات في صفوف الجيش وتشكل الفصائل، مما دفع سائر الأطراف للجوء إلى خيار استخدام القوة المسلحة، وفق قواعد الاشتباك في المعارك.

ت- **صراع دولي:** تمثل في دخول عدة أطراف خارجية -حكومية كانت أو غير حكومية- كأمريكا ودول التحالف الدولي، وإيران وروسيا والميلشيات العابرة للحدود.

وبناء على ذلك فإن المشهد اليوم يعكس نمطاً من الصراع الدولي الذي تحاول فيه الأطراف الخارجية الفاعلة التوصل إلى توافقات تتضمن تأسيس دولة تعددية وفرض هوية علمانية عبر الزج بدستور ملفق يرسخ الفيدرالية كنظام حكم بديل.

هـ-تعدد المسارات

بناء على التحولات الطارئة في نمط الصراع فإنه يتعين على قوى الثورة تبني منهج مغاير للنمط السائد في التعامل مع الثورات التقليدية، إذ لا بد في هذه الحالة من تحديد مسارات النزاع والمآلات التي يمكن أن تفضي إليها وفق نظرية "مثلث الصراع" والتي تقوم على ثلاثة عناصر رئيسة هي:

١- **الاتجاهات:** ويقصد بها الأنماط المتداخلة من التوقعات والانطباعات الخاصة بوضع الصراع من قبل الأطراف الفاعلة.

٢- **السلوك:** ويقصد به الممارسات العنيفة من قبل مختلف أطراف الصراع كالقتل والإيذاء الجسدي، والحصار الاقتصادي، والحرب والعدوان، والحملات الإعلامية، وإلى أي مدى يمكن أن تتمادى هذه الأطراف في سلوكها.

٣- **السياق:** الذي يتطلب وضع نمط هيكلي يحتوي مسببات الصراع بين مختلف الأطراف كالتمييز الطائفي والتباين الطبقي والاستقطابات الفكرية ومنظومات القيم والحقوق وغيرها من السياقات المترادفة التي تذكي الصراع.

و-الحاجة لإعادة رسم خارطة الصراع

لا شك في أن توصيف الصراع في سوريا على أنه حرب أهلية هو أمر مناف للحقيقة؛ إذ إن الأزمة أكثر تعقيداً وتداخلاً وديناميكية من محض انقسام بين فئتين متصارعتين، بل يتعين التعامل مع الأزمة من خلال تقصي التطور التدريجي لها، ومن ثم العمل على تحديد معالم خارطة تحدد مساراتها المتوازية فيما يلي:

- **صراع بين الدولة والمجتمع:** والذي لم يكن وليد اللحظة في مارس ٢٠١١، بل يعود إلى مراحل مبكرة من بداية حكم بشار الأسد عام ٢٠٠٠، والذي انعكس في ظهور المنتديات والحراك الشعبي.
- **صراع إقليمي:** بدأت ترتسم ملامحه إثر الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وماتبعه من إنشاء حكم محلي للأكراد في أربيل، وتنامي صراع الدولة التركية مع حزب العمال الكردستاني، وخروج القوات السورية من لبنان عقب اغتيال الحريري عام ٢٠٠٥، وتغول مشروع التوسع الفارسي في سوريا ولبنان والعراق عبر إنشاء الميلشيات بديلاً عن الجيش العراقي، والدعم الذي حصل عليه "حزب الله" في لبنان عقب عام ٢٠٠٦، وبروز مظاهر نشر التشيع في سوريا كتوجه رسمي، والدور التقليدي الذي تلعبه المملكة العربية السعودية ودول الخليج في محاولة إطفاء الحرائق الإقليمية وتهدئة صراعات المنطقة.
- **صراع عابر للحدود:** تشنه جماعات تعمل خارج إطار الدولة، مثل التشكيلات الكردية كالبيشمرغة ووحدات حماية الشعب الكردية التي تحظى بالدعم الغربي، والميلشيات الشيعية العراقية التي حظيت بتسليح وتمويل القوات الأمريكية عقب غزو العراق، والنشاط الإقليمي الذي يمارسه فيلق القدس كقوة تدخل خارجي تعمل على مد هيمنة إيران ونفوذها.
- **صراع دولي:** تنخرط فيه روسيا ضد حلف شمال الأطلسي ويتجلى في نشر القواعد البحرية والجوية ونشر المنظومات الصاروخية في سوريا ومحيطها، وبالتوازي تصطف بعض الدول العربية إلى جانب النظام مقابل دول أخرى تعمل على تقويضه، وذلك وفق استقطابات نشأت في مراحل سابقة لاندلاع الصراع.
- **صراع هويات:** يتمثل في عمليات تأجيج الاحتقان الطائفي بين السنة والشعية، ونزاع المشاريع القطرية والقومية والأممية، ومعارك الهوية بين الإسلاميين ومناوئيهم من العلمانيين، وبين الوسيطة والغلو المتمثل في تنظيمي "داعش" و"القاعدة" والجماعات التابعة لهما.

- **صراع حضارات:** حيث تنظر بعض القوى الفاعلة إلى الأزمة على أنها صراع حضاري بين الشرق (روسيا والصين والهند) والغرب (أوروبا وأمريكا)، في حين يعمل أقطاب اليمين المتطرف في الغرب على تصويره بأنه حرب حضارية بين الإسلام والنصرانية.

ز-تباين آليات المعالجة

لدى معرفة اتجاهات الأزمة وأطرافها ومساراتها، وتحديد طبيعة المرحلة ونمط الصراع القائم، يمكن تحديد آليات المعالجة التي تندرج في ثلاثة مجالات رئيسة هي:

١- **إدارة النزاع:** وهو محاولة تنظيم الصراع من خلال العمل على منع أو إنهاء العنف عبر التعامل مع المشكلات الناجمة عن الصراع، ومن ذلك منع وصول السلاح والدعم إلى مختلف الجهات المتصارعة بهدف دفعها لوقف العنف المتبادل. ويلاحظ في الحالة السورية أن القوى الفاعلة قد بدأت بالفعل في تقليص حجم المساعدات والأسلحة التي كانت ترفد قوى الثورة بها، لكن ذلك لم يتزامن مع وقف تدفق الأسلحة للنظام واستمرار حشد الميلشيات ووجود نوايا التصعيد، وعدم جدية المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات ردع ضد النظام رغم استمراره في انتهاك القانون الدولي، مما يؤكد أن القوى الدولية لا تزل غير جادة في التوصل إلى تسوية أو تهدئة فعلية للصراع.

٢- **فض النزاع:** والمتمثل في عمليات التسوية عبر المفاوضات أو الوساطة أو المصالحة أو التحكيم، والتي تقوم على مفهوم "نضج الأزمة" بحيث تصبح جميع الأطراف مستعدة للتنازل، مع التأكيد على أن التسويات في الغالب لا تقوم على الرضا المتبادل وإنما على أساس تنازل الأطراف وفق معادلة القوة، ويلاحظ في هذا الإطار أن النظام وحلفاءه الإيرانيين غير معنيين بما يدور في أروقة جنيف وأستانة لأنهم لا يعتقدون أن الأزمة قد وصلت إلى حد النضج.

٣- **تحويل الصراع:** يطلق عليه: "إصلاح النزاع" ويقضي بالمعالجة الكلية لمختلف جذور الصراع، وبناء حالة من السلام الدائم والتنمية المستدامة، لكن ما يعنينا في الظاهرة السورية هو معنى "التحويل" بمفهومة البسيط وليس بمفهومه المصطلحي، حيث يلاحظ أن القوى الفاعلة، والمتمثلة في روسيا وإيران من جهة، والتحالف الدولي ضد "داعش" من جهة ثانية غير معنيين بوقف الصراع، بل يعملون على المحافظة على زخمه بالتزامن مع تحويله في اتجاهات مغايرة تحقق أهدافهم العسكرية غير المرتبطة بالثورة و أهدافها، وغير المعنية بوقف تجاوزات النظام ضد المدنيين، بل ترغب هذه القوى في التوصل إلى تحالفات عسكرية يتم بموجبها تحويل وجهة السلاح ضد أهداف مشتركة بدلاً من العمل على وقف القتال.

ثانياً: المشهد السياسي وتحولات القوى الفاعلة

يتبين من خلال تتبع تطور الأزمة السورية أنها لم تعد محض صراع بين النظام وقوى الثورة؛ بل تحولت نتيجة للتدخل الخارجي أزمة دولية تتداخل فيها خيوط الصراع وتتشابك، بحيث إنها باتت مصدر قلق عالمي ملح، نظراً لارتباطها بملفات الهجرة واللجوء واقتصاديات دول الجوار والحرب العالمية على الإرهاب، فضلاً عن تجاوزها الحدود المعقولة للتنافس الدولي المنضبط.

وفي غضون الأشهر الماضية؛ شهدت الساحة الدولية سلسلة تحولات عميقة تمثلت في: تشكل تحالف تركي-روسي يسعى إلى تهميش الدور العسكري التقليدي لحلف شمال الأطلسي "ناتو"، ويعمل على إضعاف نفوذ الاتحاد الأوروبي الذي بدأ يتضعضع إثر تتابع الأزمات الاقتصادية وخروج بريطانيا منه، بالإضافة إلى: الخلاف التركي-الإيراني، وتنامي التعقيدات المرتبطة بعمليات "درع الفرات" شمال سوريا، والمعارك ضد تنظيم "داعش" في الموصل.

وبالتزامن مع هذه التحولات الدولية مرت الساحة السورية بتحولات موازية أبرزها: فقدان قوى الثورة والمعارضة للأحياء الشرقية في حلب، وسقوط تدمر بيد النظام الذي بدأ يصعّد في الغوطة والمحافظات الجنوبية وريف حلب، واستمرار إيران والميلشيات التابعة في خروق الهدنة التي رعاها الروس والأتراك في أستانة (١) و(٢)، في حين تخوض قوى الثورة معارك طاحنة مع تنظيمات "داعش" و"هيئة فتح الشام"، و"وحدات حماية الشعب الكردية"، ويمكن تلخيص أبرز تحولات الصراع الدولي في الشأن السوري فيما يلي:

١-حسم التردد في واشنطن والتوجه للقيام بأعمال عسكرية مباشرة

كشف الفشل في إبرام خطة كيري-لافروف عن استشراء الخلاف بين المؤسسات الأمريكية وخاصة فيما يتعلق بضعف التنسيق بين وزارتي الخارجية والداخلية والمجتمع الاستخباراتي، فقد بذل وزير الخارجية السابق جون كيري جهوداً مضنية منذ عام ٢٠١٢ للتوصل إلى تفاهمات مع الروس والإيرانيين حول إدارة الأزمة في سوريا، لكن مسؤولين أمريكيين سعوا إلى إفشال هذا الاتفاق وذلك لعدة أسباب أهمها انعدام ثقة الاستخبارات المركزية الأمريكية بالروس ونواياهم من جهة، وعدم رغبة جنرالات البنتاغون بمشاركة جهودهم العسكرية ومعلوماتهم الحساسة مع الروس.

وعلى إثر تولي ترامب الحكم؛ شرعت القيادة العسكرية الأمريكية في وضع خطط جديدة تهدف إلى استعادة زمام المبادرة التي فقدتها نتيجة تردد إدارة أوباما وتلكؤها في الشأن السوري؛ وبرزت تلك النزعة واضحة في اجتماع رؤساء أركان الجيوش الأمريكية والروسية والتركية في أنطاليا (٧-٨ مارس ٢٠١٧)،حيث تزامن

الاجتماع مع دخول عناصر من الفوج الخامس والعشرين من القوات الأمريكية الخاصة الذين وصلوا إلى قاعدة "رميلان"، مزودين بدبابات هجومية ومعدات ثقيلة، وبطاريات مدفعية، في حين يتم الإعداد لإرسال المزيد من القوات الخاصة وتزويدها بطائرات هليكوبتر هجومية، ومدفعية، وضخ شحنات أكبر من الأسلحة الثقيلة.

وفي اجتماع رؤساء الأركان الثلاثة بأنقرة أوضح الجنرال دنفورد لنظيريه الروسي والتركي أن الرئيس الأمريكي جاد في توسيع نطاق العمليات خلال الأيام القادمة وأن القوات التي تم إرسالها هي الدفعة الأولى من قوات أخرى سيتم إرسالها في الأيام القادمة دون انتظار اكتمال ترتيبات إنشاء تحالف فعلي على الأرض، وتم إبلاغ رسالة حازمة إلى الأتراك تفيد بأن رأس الحربة في العمليات المرتقبة هي "قوات سوريا الديمقراطية" التي تشكل "وحدات حماية الشعب" الكردية الجزء الأكبر منها، وذلك في إشارة واضحة إلى أن الإدارة لا ترغب بمشاركة فصائل المعارضة في العمليات، بل تفضل الدمج بين القوات الكردية وأبناء العشائر التي يمكن أن تشكل ثلث القوة المشاركة في العملية المرتقبة بالرقة.

ومن المثير للاهتمام أن القوات الأمريكية لم توجه دعوات مباشرة للروس أو الأتراك للمشاركة في الخطط والحشود الأمريكية الجارية، وكانت القوات الروسية والتركية قد فوجئت بالرتل الأمريكي الذي باغتها في منبج دون ترتيب مسبق، ومثّل التواجد الأمريكي رسالة إلى مختلف القوى التابعة للنظام ووحدات حماية الشعب الكردية وفصائل المعارضة وللأتراك والروس أن واشنطن تنوي رسم خطوط التماس، وأنها ترغب في استعادة زمام المبادرة على الأرض.

وتبدو واشنطن مصرة على تحقيق خطتها للسيطرة على الرقة بالتعاون مع الأكراد، حيث أعطى ترامب الضوء الأخضر لرئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) باستئناف برنامج تسليح قوات سوريا الديمقراطية بأسلحة نوعية، والذي كان قد توقف وفق قرار مسبق لرئيس الوكالة مايك بومبيو بوقف إمدادات الأسلحة عن جميع الأطراف المتصارعة في سوريا ريثما تكتمل الخطط الأمريكية للمرحلة القادمة.

وترغب الولايات المتحدة من خلال تأمين الأكراد في منبج وضخ الأسلحة إليهم بانتزاعهم من الفلك الروسي وإنشاء تحالف معهم لشن عمليات واسعة النطاق ضد تنظيم "داعش" شمال شرقي البلاد، وعكست تصريحات قائد القوات الأميركية الوسطى الجنرال جوزيف فوتيل نيته البقاء في سوريا بعد القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية حقيقة الأنباء المتصاعدة عن وجود أجندة أمريكية شاملة في سوريا، حيث أكد فوتيل أن قواته ستبقى طويلا في سوريا لضمان الأمن والاستقرار ومساعدة السوريين على الانتقال السلمي للسلطة، موضحاً أن الأمر يحتاج لبقاء قوات أميركية تقليدية، ولا يعني القضاء على داعش بالضرورة مغادرة سوريا.

٢-التدخل الروسي يدخل مرحلة "الدبلوماسية لتثبيت النظام"

بعد إحكام السيطرة على حلب؛ شرعت روسيا في تنفيذ سياسة مغايرة للمرحلة السابقة، حيث تخلت عن تحفظاتها بشأن التفاوض مع فصائل المعارضة، وسعت إلى إبرام هدنة، وتوصلت إلى تفاهمات سياسية عملت على تثبيتها في أستانة (١) و(٢) و(٣)، كما حصلت على تأييد لذلك بمجلس الأمن، وظهرت بصورة الراعي الأساسي لمحادثات جنيف (٤).

وتتضمن الإستراتيجية الروسية في مرحلتها الثانية وقف أكبر قدر من القتال الدائر في سوريا، وتلفيق مجموعة ترتيبات تتضمن الإبقاء على بشار الأسد في الحكم، وإنشاء حكومة وحدة وطنية تنضم إليها المعارضة وإقرار دستور تمت صياغته في موسكو يفرض العلمانية ويستبعد الهوية العربية الإسلامية ويعزز الفيدرالية.

وبالتزامن مع الجهود الدبلوماسية لإعادة تأهيل نظام بشار الأسد؛ تضغط موسكو على دول المنطقة لتطبيع العلاقات مع النظام بهدف فك العزلة الدولية عنه، حيث رعت السلطات الروسية إقامة علاقة تنسيق بين دمشق وعمّان في إطار تنسيق ثنائي مشترك، حيث يعمل رئيس مكتب الأمن الوطني اللواء علي مملوك منذ عدة أسابيع مع مدير المخابرات العامة الأردنية فيصل الشوبكي على مشروع لبناء التنسيق والتقارب بين الطرفين وقد توجت هذه الجهود من خلال تزويد المخابرات الأردنية لموسكو ودمشق خرائط تبين أماكن انتشار ثمان فصائل في الجنوب السوري على مقربة من الحدود الشمالية للأردن ويعتقد أن من بين المستهدفين كل من مقاتلي تنظيم الدولة وجبهة النصرة وأحرار الشام.

ووفقاً لموقع "إنتلجنس أون لاين" الاستخباراتي فإن عمليات القصف التي قامت بها الطائرات التابعة لسلاح الجو الأردني ضد مواقع لتنظيم "داعش" داخل سوريا قد تمت بتنسيق مع النظام، وهي المرة الأولى التي تقصف فيها طائرات سلاح الجو الأردني هدفاً داخل الأرض السورية، في حين لم يعترض النظام ولم يصدر بيان تنديد بالتدخل العسكري الأردني، مما يؤكد صحة تلك الأنباء، وذلك بالتزامن مع تغيير التلفزيون الرسمي الأردني نبرته تجاه النظام الذي كان يطلق عليه اسم "الجيش النظامي السوري" ليستخدم عبارة "الجيش العربي السوري"، وذلك في أعقاب اتصالات ولقاءات مهمة حصلت بين مسؤولين عسكريين من الطرفين برعاية روسية.

وتشير المصادر إلى أن العاهل الأردني قد قرر فتح قنوات التواصل بعد أن نما إلى علمه تفاصيل لقاءات سرية تعقدها المملكة العربية السعودية مع الروس بشأن الملف السوري، حيث تعمل كل من واشنطن وموسكو على إقناع "أصدقاء سوريا" بضرورة فتح قنوات للتعاون مع النظام في محاربة تنظيم "داعش".

وعلى إثر تسرب تلك الأنباء ادعى تقرير "ديبكا" الاستخباراتي (١ مارس ٢٠١٧) أن ثمة اتصالات سرية تجري لإحداث تغيير جذري في علاقة العديد من الدول العربية مع بشار الأسد، بدعم من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والعاهل الأردني الملك عبد الله.

ووفقاً للتقرير فإن ضباطاً من الجيش والاستخبارات من روسيا، ومصر، والأردن يعملون على إعداد تلك الترتيبات، ويبدو أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لا يعارض تلك التوجهات.

أما في الجانب التركي فقد تحدثت مصادر مطلعة عن تنامي دور أنقرة في المفاوضات الجارية بين النظام وعناصر من المعارضة، بالإضافة إلى رعاية المفاوضات بين النظام وأهالي مدينة دوما بهدف توقيع هدنة لوقف الأعمال القتالية ودخول المواد الإغاثية المقدمة من المنظمات الدولية والمحلية.

ويبدو أن تركيا تفضل سيطرة قوات النظام على المناطق المتنازع عليها بدلاً من قوات سوريا الديمقراطية، حيث أبدى الأتراك اعتراضهم على سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على مدينة الرقة، مقابل عدم الاعتراض على المقترح الروسي بتسليم الرقة إلى النظام السوري بعد تحريرها من "داعش"، وذلك لإدراكها ضعف النظام وعدم قدرته على التحرك دون الدعم الروسي، في حين لا ترغب أنقرة بإفساح المجال لحزب الاتحاد الديمقراطي لربط كانتوني كوباني وعفرين في شمال سوريا وإقامة كيان مستقل شمال سوريا على حدودها.

وقد استغل الروس الخلافات الأمريكية-التركية لفرض سيطرة النظام على منبج والمنطقة المحيطة بها تحت سيطرة قوات النظام السوري في الثالث من شهر مارس، حيث وجد أردوغان نفسه مضطراً للاستجابة لضغوط بوتين الذي أكد له أن استمرار تركيا في التشدد مع النظام سيدفع ببشار الأسد إلى منح حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب منطقة حكم ذاتي على الحدود التركية، خاصة وأن واشنطن تعمل على المشروع نفسه، مما يتطلب تعاوناً بين موسكو وأنقرة ودمشق للحد من الطموحات الكردية.

وفيما يؤكد التوجهات الإقليمية والدولية لإعادة تأهيل نظام بشار أكدت صحيفة "واشنطن بوست" أن سيطرة النظام على مدينة تدمر تمت بمساعدة القوات الروسية وسلاح الجو الأمريكية الذي نفذ ٤٥ غارة جوية على تدمر تمهيداً لتقدم قوات النظام، وتمت عملية تسليم تدمر للنظام بالتزامن مع تسليم الوحدات الكردية المدعومة أمريكياً مناطق كانت تحت سيطرتها في محيط منبج للنظام، وذلك بهدف منع الأتراك

وحلفائهم في الجيش الحر من بسط سيطرتهم عليها، وكانت وحدات حماية الشعب الكردية قد سيطرت على مدينة منبج بفضل الطيران الأمريكي قبيل انطلاق عملية "درع الفرات" المدعومة من تركيا.

أما على صعيد تقارب القاهرة مع نظام دمشق؛ فقد نشرت مجلة "فورين أفيرز" تقريراً يؤكد أن الدافع الأكبر للتقارب بين القاهرة ودمشق هو رغبة السيسي في الحصول على مختلف أنواع الأسلحة الروسية بدءاً من مروحيات الهليكوبتر، وعلى التدريبات العسكرية المشتركة، آملاً أن يعزز ذلك بالحصول على تقنيات الطاقة النووية.

في هذه الأثناء تشعر موسكو بالرضا من نتائج حملتها العسكرية في سوريا، وتشعر أنها دخلت مرحلة المحافظة على المكتسبات الإستراتيجية التي حصلت عليها وشرعنة دورها في المنطقة وتحقيق الاعتراف الدولي بدورها الأساسي في ترتيبات الانتقال السياسي، ونشر منظوماتها الصاروخية، وإنعاش سوق الأسلحة من خلال الاستعراض الذي قامت به خلال الفترة الماضية على رؤوس المدنيين السوريين، حيث أكد وزير الدفاع الروسي سيرجي شويغو إن المؤسسة العسكرية قد اختبرت ١٦٢ نوعاً من الأسلحة في سوريا، أخفق من بينها عشرة أنواع فقط في تحقيق النتائج المرجوة منها، مؤكداً أن من بين الأسلحة التي تم اختبارها في المعارك: صواريخ كروز بعيدة المدى حملتها سفن حربية وقاذفات استراتيجية، وقد أثبتت هذه الصواريخ فاعليتها في الحرب الدائرة بسوريا، مؤكداً أن ما يقرب من ٩٠% من الطيارين الروس اكتسبوا خبرات قتالية من خلال تحليقهم في الأجواء السورية، ولم تكشف السلطات الروسية النقاب عن صفقات الأسلحة التي تبرمها مع دول المنطقة، لكنها تؤكد أنها أبرمت مع العديد منها عقوداً مجزية لتوريد مختلف أنواع المقاتلات والمروحيات الهجومية والمدرعات وناقلات الجند ومنظومات الاتصال.

٣-تراجع الدور التركي لصالح الأكراد

واجهت حملة "درع الفرات" مصاعب جمة في عملياتها بمدينة الباب مما اضطرها للاستعانة بالطيران الحربي الروسي، كما تعرضت لنكسة كبيرة في منبج، وكانت قوات "درع الفرات" قد سيطرت في ديسمبر الماضي على مناطق غرب الباب، واستعدت للسيطرة على المرتفعات المسيطرة على المدينة. ولكن الهجوم المضاد المفاجئ الذي شنه "داعش" أجبرها على الفرار من مواقعها، بعد فقدانها أكثر من عشر دبابات دمرها مقاتلو "تنظيم الدولة" بصواريخ "تاو" أمريكية الصنع في حين رفضت طائرات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة دعم القوات المهاجمة في هذه العمليات.

وتحدثت مصادر استخباراتية عن سخط تركي من امتناع القوات الأمريكية عن توفير غطاء جوي لعملياتهم في الباب مقابل تكثيف سلاح الجو الأمريكي القصف على مدينة تدمر، وذلك في دعم مباشر للنظام وللقوات الروسية التي تمكنت من السيطرة على المدينة بفضل ذلك الدعم.

تزامن التقارب الروسي-التركي مع نشر الاستخبارات الغربية تقارير تحذر من الاختراق الروسي للعديد من الدول الأوروبية وتعبر عن قلقها من عودة شبح الاستخبارات السوفييتية "كي جي بي" لنشاطه في تلك البلدان.

وكانت أجهزة المخابرات الألمانية قد حذرت من: "تزايد النفوذ الروسي في الدول الأوروبية، ومحاولة موسكو تخريب العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة".

جاء ذلك في تقرير مشترك للدائرة الاتحادية للاستخبارات الألمانية، والمكتب الاتحادي لحماية الدستور، تحدث عن تزايد النفوذ والتأثير الروسي داخل الاتحاد الأوروبي، وأشار إلى أن موسكو تحاول أن تؤثر على المناخ السياسي وتغذية النزاعات داخل أوروبا، وعبر عن مخاوف من محاولة موسكو التأثير على الانتخابات التشريعية الهولندية في الربيع المقبل، وانتخابات الرئاسة الفرنسية في مايو ٢٠١٧.

ويبدو أن التنسيق الروسي-التركي الاستخباراتي، والعلاقات المتنامية بين جهازي الاستخبارات التركية (MIT) والروسية (GRU) في سوريا قد اثار حفيظة الدول الغربية التي تشعر أن الكرملين نجح في استثمار "الفترة الرمادية" بين خروج باراك أوباما وتسلم دونالد ترامب الرئاسة بواشنطن في فرض واقع جديد بالشرق الأوسط، خاصة وأن الكرملين يعمل بالتعاون مع الأتراك على فرض حلّ بمقاسات روسية في سوريا.
في هذه الأثناء مثلت استقالة مستشار الأمن القومي الأمريكي مايك فلين نهاية رغبة إدارة ترامب بترضية الأتراك في الملف الكردي، حيث تصر أنقرة على عدم تمكين أكراد سوريا من إنشاء دولة أو إقامة منطقة حكم ذاتي شمال البلاد، ويبدو أن سياسة فلين السابقة قد وجدت اعتراضات كبيرة من قبل معظم أعضاء مجلس الأمن القومي والبنتاغون، ومثلت استقالته الفرصة المناسبة لقلب ظهر المجن على تركيا، والمضي قدماً في دعم قوات سوريا الديمقراطية،

ووفقاً لتقرير نشره موقع "ديبكا" (١٧ فبراير ٢٠١٧) فإن الإقصاء المفاجئ لمستشار الأمن القومي قد أخذ تركيا على حين غرة وهي في وسط عمليات عسكرية في سوريا كان فلين قد خطط ووجه إليها، ويسود الاعتقاد في أنقرة أنهم فقدوا حليفاً أساسياً في واشنطن مقابل مجموعة من الجنرالات الذين يرغبون بتمكين الأكراد ومنحهم منطقة حكم ذاتي ضمن مشروع إنشاء مناطق آمنة في سوريا.

ودفع ذلك بالجنرال خلوصي أكار إلى الاعتراض على الخطط الأمريكية بالاعتماد على الأكراد في العمليات المزمعة بالرقة، والتلويح بإمكانية عرقلة حركة المقاتلات الأمريكية في قاعدة "إنجيرليك" التركية من خلال

عدم منح الأذونات اللازمة للإقلاع إذا تطلب الأمر، كما تمثل الرد التركي الثاني على المخططات الأمريكية بإغلاق أحد أكبر منظمات العون الأمريكية العاملة في سوريا انطلاقاً من الأراضي التركية، إلا أن ترامب قد أبلغ أنقرة رسالة واضحة عبر مستشاريه الأمنيين مفادها أن واشنطن قد حسمت أمرها في الاعتماد على الأكراد بدلاً من مقاتلي "درع الفرات".

٤- توافقات دولية على اقتسام النفوذ في سوريا تحت مظلة "المناطق الآمنة"

يدور الحديث في الأروقة العسكرية الغربية عن وجود اتفاق ضمني بين واشنطن وموسكو لاقتسام الأراضي السورية إلى مناطق نفوذ، تحصل بموجبها روسيا على المناطق غربي نهر الفرات، وتسيطر الولايات المتحدة على المناطق الشرقية منها؛ حيث تتسابق وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) مع مجلس الأمن القومي على وضع خطة إنشاء مناطق آمنة في سوريا بالتعاون مع موسكو، وذلك استجابة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي أكد لوزير الدفاع ومستشار الأمن القومي الجديد أنه يريد بدء العمل بالمناطق الآمنة حالاً حتى ولو تطلب ذلك نشر المزيد من القوات البرية الأمريكية في سوريا.

وتشير المصادر إلى أن ترامب يرغب في فرض واقع فعلي على الأرض قبل المضي في مشروع إنشاء شراكات عسكرية إقليمية، ولتنفيذ مشروع السيطرة على الرقة؛ أنشأ ترامب طاقماً يتكون من ثلاث ضباط من ذوي الخبرة العسكرية في الشرق الأوسط تحت إمرة الجنرال ديفيد بترايوس القائد السابق للقوات الأمريكية في العراق؛ منهم ضابطين ساهما في إعداد وتنفيذ خطة زيادة عدد القوات الأمريكية للقضاء على تنظيم القاعدة في العراق.

كما انضم إلى فريق مجلس الأمن القومي العقيد ديريك هارفي بصفته كبير مستشاري الرئيس لشؤون الشرق الأوسط، الذي تقاعد من الخدمة العسكرية في ٢٠٠٦ بعد أن خدم ستة وعشرين عاماً كضابط استخبارات وضابط إستراتيجيات شرق أوسطية، وكذلك العقيد جويل رايبرن الذي كلف بمهمة تطوير السياسات الأمريكية تجاه العراق وسوريا وإيران وغيرها من البؤر الساخنة في الشرق الأوسط.

وتلوح في الأفق بوادر خلاف أمريكي-تركي حول المنطقة الآمنة التي كانت أنقرة ترغب في إنشائها في مساحة تقدر بنحو خمسة آلاف كم مربع في الشمال السوري، حيث إن المناطق التي سيطرت عليها قوات "درع الفرات" حتى الآن لا تتجاوز الألفي كم مربع فقط.

ولتحقيق ذلك فإنه يتعين على الأتراك التوجه نحو منبج بعد إتمام السيطرة على الباب، ومن ثم التقدم باتجاه مدينة الرقة، لكن التقدم الأمريكي المفاجئ قد أفسد الخطة التركية برمتها، خاصة وأن القوات

الأمريكية تعتزم تنفيذ خطة بديلة تعتمد على الأكراد بصورة رئيسية لإنشاء منطقة نفوذ أمريكية شرقي الفرات، ويبدو أنها تعمل على تحقيق ذلك بالتعاون مع النظام من خلال الوسطاء الروس، والعمل على إقامة علاقة تنسيق بين قوات النظام ووحدات حماية الشعب الكردية لمواجهة تنظيم "داعش".

وترجح مصادر أمنية أن القوات الأمريكية قد تقدمت نحو منبج بهدف الحد من طموحات الأتراك بالتقدم نحو الرقة بعد السيطرة على الباب ومنبج، حيث هدفت العملية العسكرية الأمريكية في منبج إلى حماية حلفائها الأكراد، مما يعني انحسار الدور التركي الذي يبدو أنه سيتوقف عند مدينة الباب وينتهي بها.

وقد أطلقت الجهود الأمريكية-الروسية لإنشاء منطقة حكم ذاتي للأكراد في الشمال السوري العنان لإعداد خطط موازية تهدف إلى إنشاء إقليم فيدرالي يشمل المحافظات الجنوبية الثلاثة: القنيطرة وحوران وجبل العرب، حيث كشفت مصادر عبرية النقاب عن خطة أعدها وزير البناء والإسكان الإسرائيلي، الجنرال احتياط يواف غالانط، لعملية انتقال سياسي في سوريا تشمل إنشاء منطقة حكم ذاتي في الجنوب تقصي النفوذ الإيراني وتعترف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان، مقابل ضخ سيولة نقدية لإعادة إعمار المناطق التي دمرها الصراع في سوريا مقابل اعتراف دولي بمحورية دور روسيا، وبحقها في نفوذ فعلي في المنطقة.

في هذه الأثناء كثفت أطراف أردنية اتصالاتها مع قادة عشائر وقبائل ومكونات البدو والدروز في المنطقة السورية المحاذية لبادية شمال الأردن كجزء من إستراتيجية شاملة تهدف إلى إنشاء منطقة نفوذ في تلك المناطق تحت ذريعة محاربة تنظيم "داعش". وينخرط في تلك الاتصالات قيادات من البادية الشمالية محسوبة على الدولة الأردنية ورموز ومشايخ يمثلون تلك المكونات الاجتماعية الغالبية في مناطق مثل جنوب السويداء وعمق جبل العرب المحاذي وحتى في الجزء الغربي من منطقة درعا وفي تلك النقاط الحيوية الفاصلة بين جبل العرب وبين صحراء تدمر، وذلك بهدف تحشيد المكونات القبلية والاجتماعية السورية المحاذية لحدود الأردن في منطقة الرمثا شمالاً والجبال الوعرة عند البادية الشمالية في المعارك التي ترغب الأردن بخوضها ضد التنظيم المتطرف، وإنشاء علاقة خاصة مع المحافظات الجنوبية التي اندفع بعض مواطنيها لصياغة مشروع حكم ذاتي لإقليم جنوب سوريا.

ويبدو أن هذه الترتيبات تحظى بتعاطف الإدارة الأمريكية التي تعتقد أنه من غير الممكن إنشاء جهة جنوبية ضد تنظيم "داعش" دون تعاون الأردن الذي يشكل العمق الإستراتيجي للمحافظات الجنوبية في ظل تدهور وضع النظام وعدم قدرته على بسط نفوذه في تلك المحافظات، لكن واشنطن ترغب أن يتم ذلك بالتفاهم مع الروس، مما دفع السلطات الأردنية لفتح مجال التفاوض المباشر مع مسؤولين بالمؤسسات الأمنية والعسكرية في دمشق للتداول بشأن تنظيم الأوضاع في الجنوب، بحيث يمكن إنشاء تشكيلات قبلية من

عشائر حوران لشن عمليات في درعا وباديتها الجنوبية وصحرائها بالإضافة إلى تسليح الدروز وإشراكهم في المعركة التي يريد الأمريكيون ان تكون حاسمة ضد "داعش"، وذلك وسط إدراك أردني مسبق بأن الخبرة الذاتية في ملف المكونات الاجتماعية لجنوب سوريا يمكن استثمارها وتوظيفها لضمان نفوذها في تلك المنطقة.

٥- تنامي الخلاف الروسي-الإيراني

أثار إعلان الهدنة "الثنائي" بين روسيا وتركيا لوقف القتال في سوريا تساؤلات كبيرة حول موقف إيران، وفي كواليس مفاوضات أستانة (١) دار الحديث عن محاولات إيران تغيير نص الاتفاقية لنزع شرعية فصائل المعارضة، مطالبة باستبعاد كلمة «منتخبة» لدى الحديث عن المجالس المحلية، ووصف الفصائل الموقعة بأنها "مجموعات مسلحة" وليست "فصائل معارضة"، وتمسكها باعتبار "أحرار الشام" و"جيش الإسلام" تنظيمين "إرهابيين"، الأمر الذي لم توافق عليه موسكو.

وفي مقابل ما حققته إيران من مكاسب إستراتيجية واعتراف بدورها الإقليمي في ظل إدارة أوباما؛ يرى الحكم في طهران أن بوتين يعمل على تقويض هذه المنجزات من خلال تصرفه كمنافس للوجود الإيراني في المنطقة، ومن ذلك اندفاعه للتنسيق مع أنقرة وتهميش إيران في ترتيبات الأستانة المزمعة، والاعتراف بالدور العسكري التركي المتنامي في سوريا والعراق.

وفي ظل تنامي التنسيق الاستخباراتي الأمريكي-الروسي في سوريا؛ تخشى إيران من استبعادها عن المشهد الإقليمي، خاصة وأن الروس قد أصروا على استبعاد نظرائهم الإيرانين من المفاوضات مع الفصائل ومنحها دوراً هامشياً في العملية السياسية بكازاخستان.

وتحدث موقع "ديبكا" (١٣ يناير ٢٠١٦) عن سخط إيران من رفض موسكو ترتيب تظاهرة احتفالية بالنصر في حلب الشرقية، وعدم موافقتها على تنظيم استعراض عسكري يجوب شوارع دمشق، وأثار طلب الروس من الإيرانيين سحب ميلشياتهم من حلب والامتناع عن نشر صور قاسم سليماني في مناطق الصراع بسوريا مخاوف طهران التي تعززت عقب مطالبة الروس ميلشيات "حزب الله" بالانسحاب مسافة ١٠ كم عن حلب.

وأشار الموقع إلى أن السخط الإيراني قد بلغ أوجه لدى تسرب أنباء عن موافقة موسكو على نشر تركيا قوات لها في العراق، مما دفعها لإفشال زيارة رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم لبغداد في ٧ يناير الماضي، وأكد التقرير أن الروس والأتراك قد توصلوا إلى اتفاق يحدد مواقع الجيش التركي في مواقع مختلفة من سوريا والعراق مما يمنح التواجد التركي مظلة روسية على حساب مشروع التوسع الإيراني، ويحد من طموحات إيران لبسط سيطرتها على حلب وعلى الموصل عقب طرد تنظيم "داعش" منها.

وفي المداولات الدبلوماسية يتصرف الروس بصورة أحادية دون الرجوع إلى دمشق أو طهران، وتثير تصريحات لافروف حفيظة بشار الأسد وروحاني؛ الأمر الذي ظهر بصورة واضحة في نبرة إعلام البلدين، وانتقاداتهما لترتيبات الأستانة.

كما يدور في الكواليس صراع صامت بين الضباط الإيرانيين، وضباط الاستخبارات السوريين الذين تلقوا تدريبهم في روسيا، وباتوا يتحدثون بصراحة عن رغبتهم في ترجيح دور موسكو على حساب طهران، ويدينون بالولاء للجنرال الكسندر جوربليوف، القائد الأعلى للقوات الروسية في سوريا، والقائد الفعلي للتحالف العسكري الذي يعمل على إعادة السيطرة للنظام في المناطق القليلة التي خضعت له في الآونة الأخيرة، بحيث أصبح هو الذي يتخذ القرارات العسكرية عقب سقوط حلب وليس القادة الإيرانيون، ففي حين يرغب الإيرانيون بالسيطرة على بعض البؤر الإستراتيجية لمد نفوذهم في البلاد، يركز جوربيلوف جهوده على توسيع سيطرة النظام في المدن الكبيرة في سوريا، في المركز والشمال.

وكانت مصادر أمنية مطلعة قد كشفت عن اتصالات جرت في الآونة الأخيرة بين دمشق وموسكو طرح خلالها مسؤولون سوريون على روسيا إمكانية إنشاء قاعدة جوية في منطقة القلمون وأخرى بحرية في بانياس توضعان تحت تصرف إيران، على غرار قاعدتي طرطوس وحميميم اللتين يستخدمهما الروس، لكن الروس رفضوا ذلك متذرعين بالرفض العالمي لإيجاد موطئ قدم للإيرانيين في المتوسط، وذلك في الوقت الذي لا تحبذ فيه موسكو أي إجراء يمكن أن يعزز النفوذ الإيراني في سوريا ويدفع طهران إلى المطالبة لاحقاً بحصة ودور ومشاركة في صياغة التسوية المنتظرة، والتي تريد روسيا وضعها مع الأمريكيين والأتراك.

في هذه الأثناء تعمل إيران بهدوء على التمسك بمصادر القوة لديها في سوريا، حيث يدور الحديث في أوساط النظام عن "حرب باردة" بين روسيا التي ترغب بفرض وقف إطلاق النار، وإيران التي أنشأت نظام ظل في الكثير من مؤسسات النظام، وخاصة في صفوف ميليشيات الدفاع الوطني، وما تمتلكه من قوة على الأرض، من خلال تحكمها بالميليشيات الشيعية مثل: "حزب الله" اللبناني وحركة "النجباء" العراقية.

وبرزت ملامح الخلاف الروسي-الإيراني في معركة وادي بردى حيث قامت المليشيات الشيعية بقصف واقتحام المنطقة التي تعتبر خزان مياه دمشق، مما مثل خرقاً لاتفاق الهدنة وأفشل المفاوضات التي كانت تجري برعاية روسية.

وكانت مصادر مطلعة قد تحدثت عن تنامي الشرخ الروسي-الإيراني الذي ظهر من خلال التباين في تصريحات المبعوث الروسي الخاص أليكساندر لافرينتيف ومستشار مجلس الأمن القومي الإيراني علي شامخاني بعد محادثاتهما في طهران حول توقف العمليات القتالية التي تريد طهران استمرارها بحجة وجود جبهة النصرة وتنظيم الدولة، وتعمل إيران في الخفاء على تعزيز مصالحها الاقتصادية في البلاد، حيث حصلت مؤخراً على

رخصة تشغيل الهاتف المحمول بعد توقيع خمس مذكرات تفاهم مع رئيس وزراء النظام خلال زيارته طهران في ١٧ يناير الماضي، بالإضافة إلى توقيع عقود تسمح للإيرانيين باستخراج الفوسفات، ومنحهم خمسة آلاف هكتار من الأراضي الزراعية وألف هكتار لبناء المنشآت والمصافي النفطية، وإنشاء مزارع تربية الحيوانات.

وتعمل حكومة تل أبيب مع بعض الدول العربية على تنسيق مواقفهما للوقيعة بين روسيا وإيران، وذلك بالتزامن مع الحديث في واشنطن عن إمكانية إبرام صفقة مع موسكو تتضمن رفع العقوبات عن روسيا وإصلاح العلاقات الأمريكية-الروسية مقابل ابتعادها عن إيران، ورأى محللون أمريكيون أن إدارة ترامب تركز بصورة أساسية على محاولة الوقيعة بين روسيا وإيران، والتوصل معهم إلى حل نهائي يشمل القضاء على تنظيم الدولة وتمكين أكراد سوريا.

وتنطلق هذه السياسة من أن المشكلة الكبرى التي ستواجه بوتين تتمثل في التكلفة الباهظة للعمليات الروسية التي كلفت الكرملين حوالي ٣ مليارات دولار منذ عام ٢٠١٥، وبناء على ذلك ترى إدارة ترامب أنه يمكن إشراك دول الخليج العربية في تمويل ترتيبات الصفقة السورية بشرط خروج بشار الأسد، وإقصاء إيران المتداعية اقتصادياً والتي لن تتمكن من الإسهام في جهود إعادة الإعمار التي يمكن أن يكون لروسيا النصيب الأكبر من تعاقدات تمويلها الخليجي، حيث يعتقد بوتين أن عملية إعادة إعمار سوريا بعد التوصل إلى الاتفاق النهائي، ستكون بمثابة الجائزة التي سينالها، خاصة أن الإعمار سيكون بمثابة منجم ذهب بالنسبة للاقتصاد الروسي.

٦- التحول من نمط التعامل العسكري إلى السياسي لدى "حزب الله" في القلمون

يثير تنامي النفوذ الروسي في القصر الجمهوري بدمشق مقابل تراجع الدور الإيراني؛ جدلاً واسعاً في طهران حول المبالغ الضخمة التي تكبدها النظام الإيران، لكنه بدأ يفقد نفوذه تدريجياً لصالح الكرملين، مما دفع بالبعض للمطالبة بتقييد حجم التمويل لنشاطات "حزب الله"، وتخصيص جزء من الأموال التي تدفعها إيران في سوريا للاحتياجات الداخلية التي باتت ملحة.

وتشير المصادر إلى أن رئيس الأركان الإسرائيلي، آيزنكوت، كشف أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست أن "حزب الله" يعاني نتيجة خسارة نحو ١٧٠٠ قتيل وأكثر من ٦ آلاف مصاب في الحرب السورية، معتبرة أن الحراك الداخلي في إيران يزيد من وزن روسيا في التحالف المحيط بالأسد، وأوصى بتعزيز التنسيق مع روسيا لإبعادها عن المحور الإيراني خاصة وأن قصف إسرائيل لقوافل السلاح ومخازن "حزب الله" في سوريا يستمر دون إزعاج من موسكو التي تتصرف ببراغماتية ومرونة، فإذا كان جزء من السلاح الذي يُدمر من صنع روسيا، فهذا قد يعني بالنسبة للروس عقد المزيد من صفقات التسليح مع "حزب الله" وإيران.

في هذه الأثناء تحدث تقرير "إنتلجنس أون لاين" الاستخباراتي (٨ مارس ٢٠١٧) عن بوادر تذمر في صفوف "حزب الله" من الضغوط التي تمارس عليه في ظل تنامي الخلافات الروسية-الإيرانية، حيث يتلقى قادة الحزب في سوريا تعليمات متناقضة من الروس ومن الإيرانيين، حيث عين نصر الله القائد السابق لقوات الحزب في الجنوب اللبناني خليل حرب قائداً لقواته في سوريا، وأوعز إليه بعدم الانتشار استجابة للضغوط الإيرانية بنشر قوات من الحزب في الجولان، الأمر الذي أثار سخط قاسم سليماني ودفعه لزيارة مقر الحزب ومعرفة أسباب التذمر في صفوف قادته.

وفي مقابل الضغوط التي مارسها سليماني يرفض الكرملين بتاتاً أي انتشار للحزب في الجنوب السوري، ويرغب في فرض وقف القتال لتعزيز مكانته كضامن لعملية الانتقال السياسي، كما يشعر الحزب بالقلق من الإشاعات التي تروج عن التزام بوتين للأتراك بإخراج سائر الميلشيات الحليفة للنظام من سوريا.

وللتعامل مع الموقف الحرج بادرت قيادة الحزب في سوريا إلى العمل على فرض واقع جديد في منطقة القلمون استباقاً لقرار أممي بإقامة منطقة آمنة في سوريا تشمل مناطق في ريف حمص وصولاً إلى القلمون على الحدود اللبنانية.

وتؤكد المصادر أن الحزب يعمل في معزل عن النظام السوري على فتح أبواب للحوار مع الفصائل السورية وبناء علاقات متينة مع السكان المحليين خشية أن يتحول الحزب إلى هدف سهل في مواجهات تستهدف وجوده على الساحة السورية، وأسفرت تلك الجهود عن إبرام اتفاقية مصالحة مع "سرايا أهل الشام" في القلمون الغربي تقضي بإنهاء مظاهر القتال مقابل عودة مقاتلي السرايا إلى بعض البلدات وفتح الطريق أمامهم وأمام سكان هذه البلدات للدخول إلى البلدات اللبنانية باستثناء بلدة عرسال الخاضعة لسيطرة الجيش اللبناني.

وهدفت هذه الاتفاقية إلى إنهاء الصراع المسلح في منطقة القلمون الغربي، وضمان بقاء جميع المؤسسات الخدمية والإنسانية العاملة في تلك البلدات على نشاطها لتقديم الخدمات للسكان دون تدخل أي طرف في عملها، وتبادل الأسرى وعدم المطالبة بالتحاق "شباب سرايا أهل الشام" في الخدمة الإلزامية.

ووفقاً لموقع "أتلانتك كاونسل" (١ مارس ٢٠١٧) فإن الأسابيع الماضية كانت جيدة بالنسبة إلى "حزب الله" الذي انفرجت أسارير زعمائه لدى حديث الرئيس عون عن أهمية سلاح الحزب في حماية أمن لبنان، وكذلك في سير المفاوضات مع فصائل المعارضة بالقلمون دون تدخل السلطات السورية أو اللبنانية، مما يمثل دفعة دبلوماسية ثانية للحزب الذي يستعرض قدرته على التصعيد والتهدئة وفق حساباته الخاصة، وتعزيز مواقعه كضامن لأية عملية سلمية يمكن التوصل إليها غربي سوريا، خاصة وأن الحكومة اللبنانية لا ترغب بالتدخل في الشأن السوري، في حين لا يمتلك نظام بشار السيطرة منفرداً على القلمون، مما يمنح الحزب القدرة على

لعب دور "الضامن" لأي اتفاق يمكن التوصل إليه، وخاصة فيما يتعلق بتأمين المنطقة الغربية لضمان عودة اللاجئين السوريين من لبنان وإنشاء مناطق آمنة لهم في القلمون.

٧- "معضلة" استمرار تدهور النظام

على الرغم من المنجزات التي تحققت للنظام في حلب وتدمر؛ إلا أن مشاعر القلق تتزايد في موسكو من تردي وضع جيش النظام، واضطرار روسيا للاستمرار في اعتمادها على القوات البرية الإيرانية متمثلة في "حزب الله" اللبناني وغيرها من الميلشيات الشيعية.

ويعبر كبار القادة الروس عن سخطهم الشديد من الأسد وفشله في إعادة تنظيم مؤسسته العسكرية، مما اضطرهم في كثير من الحالات إلى القيام بذلك بأنفسهم، حيث قام الروس بتجميع بعض القوات العسكرية السورية المتبقية في محافظة اللاذقية، وضمها إلى الوحدات الروسية وبعض الميليشيات ومن ثم تشكيل فيلق الهجوم الرابع الجديد، كما اضطر الروس إلى تشكيل فيلق الهجوم الخامس في منطقة حلب، وعمل المستشارون الروس على تدريب المقاتلين السوريين وتجهيزهم بالأسلحة والمعدات الروسية.

ووفقاً لدراسة نشرها معهد الأطلنطي فإن مشروع الفيلق الخامس قد أذكى الخلاف بين الروس والإيرانيين، في حين تتزايد المؤشرات في موسكو على أن نظام الأسد سيحتاج إلى الاعتماد بصورة أكبر على الدعم العسكري الخارجي في ظل إخفاقات ضباطه، وتفاقم مشكلة التهرب من الخدمة الإلزامية في ظل تنامي الاستقطاب الطائفي الذي أبعد الأغلبية السنية وكدّس العناصر العلوية في المؤسسة العسكرية وفي الميلشيات الحليفة للنظام. واستنتج الروس أن جيش النظام سيقع وعلى نحو عميق تحت تأثير القوى الأجنبية على المدى الطويل وسيعرقل ذلك من فرص تحقيق عملية انتقال سياسي للبلاد.

وفي تأكيد لتلك الاستنتاجات؛ تحدث موقع "إنتلجنس أون لاين" عن زيارة قام بها مسؤولون من المخابرات الجوية السورية وممثلين عن مكتب الأمن القومي إلى بغداد مطلع شهر فبراير الماضي، وذلك للمطالبة بالمزيد من الميلشيات العراقية، ولدى سؤال مكتب رئيس الوزراء حيدر العبادي عن إمكانية نشر قوات من الحشد الشعبي الشيعية على الحدود السورية بعد استعادة السيطرة على الموصل؛ رد الجانب السوري أن الإجابة على هذا السؤال تأتي من طهران.

وشهد جنوب العاصمة السورية في مطلع شهر مارس وصول تعزيزات جديدة من الميليشيات العراقية، وذلك بالتزامن مع وصول قوات شيشانية يبلغ قوامها ألف مقاتل من القوات الخاصة، وتم تكليفها من قبل الجنرال الروسي زورافيف لحماية عين الفيجة بوادي بردى غرب دمشق بهدف تأمين موارد المياه للعاصمة السورية.

وتعززت مشاعر القلق لدى إخفاق قوات النظام في صد الهجوم الذي شنة الثوار في حملة "الموت ولا المذلة" بالمنشية في درعا وتعرضهم لخسائر كبيرة رغم الغطاء الجوي والمدفعي الروسي، وإطلاق صواريخ كروز على فصائل المعارضة من البحر دون أن يدفع ذلك بقوات النظام لتحقيق اي إنجاز يذكر.

كما أثارت الاشتباكات التي دارت في قلب العاصمة دمشق وفرار القوات السورية بصورة مذلة من كراجات العباسيين ومحيط جوبر أمام تقدم الثوار تساؤلات ملحة لدى الروس من إمكانية الاعتماد على النظام في أية عمليات مستقبلية، ويبدو أن هذه الإخفاقات المتتالية ستدفع موسكو لإنجاح جهود الهدنة، ومحاولة التوصل إلى أكبر قدر من التفاهمات مع فصائل المعارضة نظير إدراكها ضعف قواتها البرية، وعدم رغبتها بالاستمرار في الاعتماد على الميلشيات التابعة لإيران.

ثالثاً: سيناريوهات إدارة الصراع والخيارات المتاحة

إن تحول معركة التحرر في سوريا إلى مشهد صراع دولي؛ يحتم على قوى الثورة وضع خطة مركزية تستجيب للتحولات وتوظف تعدد المسارات في فرض العزلة على النظام وحلفائه الإيرانيين، إذ إن تفكيك العقدة السورية يبدأ من مواجهة مشروع التوسع الإيراني في المنطقة، وكبح جماح القوى الإثنية والطائفية العابرة للحدود، والتي يتم تحريكها بالوكالة بهدف إعادة رسم الخارطة السياسية والاجتماعية للمنطقة.

وفي سعيها للتعامل مع الصراع بصفته "أزمة دولية"، يتعين على قوى الثورة أن تطور نفسها لتصبح شريكاً فاعلاً في المعادلة من خلال تقوية بنيتها التنظيمية، وتطوير إستراتيجياتها لتتمكن من إدارة الأزمة، وذلك وفق مجموعة من القواعد التالية في إدارة هذا النمط من الصراع:

قواعد أساسية لإدارة الصراع

القاعدة الأولى: تجنب تحويل الاختلاف بين مدارس التحليل ومناهج معالجة الأزمات إلى صراعات رديفة بين قوى الثورة والمعارضة، خاصة وأن الرؤى والتحليلات بشأن تفسير ظاهرة الصراع وآليات التعامل معه تتعدد وتختلف من مدرسة إلى أخرى، ومن الواضح أن اختلاف الرؤى بين بعض قوى الثورة حول تفسير المشهد السوري وآليات التعامل معه قد أفرز صراعات رديفة تكاد تعصف ببعض مؤسسات الثورة، ولذلك فإنه من المتعين احترام الاختلاف في الاجتهادات والرؤى، وتحقيق العمل المشترك ومراعاة التراتبية في الاختصاصات والمهام.

القاعدة الثانية: التوصل إلى الحد الأدنى من المبادئ التي يمكن لسائر قوى الثورة أن تعمل تحت مظلتها، ويمكن أن تشمل: إسقاط النظام بكافة رموزه، وتشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية، وإنشاء شرعية رديفة وجسد سياسي بديل، والمحافظة على وحدة البلاد وتأكيد هويتها العربية والإسلامية، وحماية مؤسسات الدولة وإعادة تشكيل أجهزة الأمن والجيش، ولا شك في أن الاصطلاح على منظومة من المبادئ سيقلل من فرص اندلاع الصراع العنيف بين الفصائل، ويحسم الصراع المستتر بين القوى السياسية.

القاعدة الثالثة: العمل من خلال خارطة تشمل معادلة الصراع بكافة أطرافها المحلية والإقليمية والدولية، وتحديد موقع قوى الثورة في الوضع الحالي والتموضع المأمول، عبر الوصول إلى مستوى التكافؤ

والقدرة على اتخاذ القرار المستقل، بدلاً من الخضوع لإملاءات الأطراف الممولة، ويجب أن تشمل الخريطة جميع القوى المحلية الفاعلة مثل: مؤسسات المعارضة السياسية، والفصائل المسلحة، وأجهزة الإدارة المحلية، والتنسيقيات، والمؤسسات الإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الفكر، وتحديد القوى الكامنة كالفئات المجتمعية المؤثرة في مناطق النظام واللجوء والنزوح والجاليات في الشتات السوري. ومن ثم رسم دائرة خارجية تضم: الدول الصديقة والشقيقة، والدول العربية الفاعلة، والدول الغربية، والدول المحايدة، وحلفاء النظام. وإضافة دائرة ثالثة تشمل المنظمات الإقليمية والدولية كالأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، والاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي، والجامعة العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمؤسسات الخيرية، ومنظمات حقوق الإنسان، والمؤسسات الإعلامية ومراكز الفكر الغربية، وما يقع في حكمها من منظمات فاعلة في الشأن السوري.

القاعدة الرابعة: تحديد نمط التعامل مع مختلف القوى في المرحلة، وفق "سلم إدارة العلاقات" والذي يتم تنفيذه من خلال أجندة زمنية تسعى إلى تعزيز موقف قوى الثورة كطرف لاعب وتجنب الوقوع في التبعية بحيث تتحول إلى مجرد أدوات يتم استخدامهم من قبل القوى الفاعلة في حروب الوكالة. ويمكن القيام بذلك بعد تحديد قوى المجال في مجموعة دوائر حول الجهة المركزية التي تمثل صانع الإستراتيجية، ومن ثم تحديد أنماط العلاقة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

١- ‡علاقات مبتورة
٢- ____روابط
٣- ===تحالف
٤- .....روابط متقطعة
٥- ≥تنافر وتنازع

القاعدة الخامسة: عدم التعامل مع أطراف الصراع بصفتها تمثل هويات مستقلة سواء كانت دولاً أم جماعات إثنية أو طائفية، إذ إن حالة التشظي في الصراع متعدد الأقطاب قد طال الكيانات الداخلية لمختلف هذه الأطراف، ولا يصح التعامل معها على أنها وحدات مستقلة، فالمؤسسات الأمريكية تختلف في تقييمها للصراع وفي مواقفها منه، ويخوض حلفاء النظام فيما بينهم صراعات هيمنة ونفوذ، في حين لا تتفق مجموعة "أصدقاء" سوريا على سياسات موحدة، وكذلك الحال بالنسبة للقوى الإثنية والطائفية، حيث تتجلى الظاهرة المتشظية للصراع المنفلت في الأكراد الذين يصعب تصنيفهم كفئة واحد أو طرف مستقل،

حيث تتباين سياسات حزب العمال الكردستاني لدى أكراد تركيا عن خصومهم في الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وكذلك الحال بالنسبة لأكراد العراق بين الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البرزاني في أربيل والاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال طالباني في السليمانية، وتنعكس تلك الخلافات على أكراد سوريا الذين ينقسمون إلى تيارات متصارعة كحزب الاتحاد الديمقراطي وذراعه العسكري وحدات حماية الشعب في مواجهة المجلس الوطني الكردي الذي يتكون من ١١ حزباً كردياً يتمتعون بدعم أربيل.

القاعدة السادسة: استبعاد سيناريوهات تحقيق نصر حاسم على سائر أطراف الصراع في معركة صفرية، والعمل وفق إستراتيجية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب ودرء أكبر قدر من الخسائر، وذلك من خلال توظيف الأدوات المتاحة ومن أبرزها: الدبلوماسية المباشرة، والدبلوماسية الوسيطة، والمنظمات الإقليمية والدولي، والمحاكم الدولية، ووسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، والحراك الشعبي المنظم، واللوبيات الخارجية، ومراكز الفكر، والأدوات الاقتصادية، والقوة المسلحة، وغيرها من الأدوات التي لا بد من العمل على حيازة القدر الأكبر منها لخوض الصراع.

آليات المعالجة

عندما تنجح قوى الثورة في الاصطلاح على الحد الأدنى من المبادئ التي يمكن التوافق عليها، يصبح المجال مفتوحاً للانخراط الفاعل في معالجة الأزمة، وفق المعطيات التالية:

١- تغيير الأولوليات فيما يتناسب مع ديناميكية الصراع وتنوع مساراته.
٢- جعل الأهداف محددة قابلة للتحقيق بدلاً من التوسع فيها وفق منطلقات رومانسية ذات بعد عقدي أو قومي.
٣- تحديد المدى الذي يمكن أن تصل إليه أطراف النزاع في تعاملها، وتقييم مخاطر الاحتمالات المتاحة.
٤- توسيع دائرة الدعم الداخلي والخارجي للقرار عبر البحث عن بدائل الدعم، وتعزيز الظهير الشعبي محلياً، والإعلامي والقانوني دولياً.
٥- استدراج الخصوم نحو السيناريوهات التي نملك القدرة على إدارتها، وعدم السماح لهم بجرنا إلى معارك لا نستطيع خوضها.
٦- الإبقاء على جميع الخيارات مفتوحة، وعدم الانجرار خلف دعوات الانسحاب من المشهد السياسي أو الدولي أو الدبلوماسي.

٧- البحث عن مخارج غير مذلة في الصراعات غير المتكافئة، وتفادي تقديم تنازلات كبيرة.
٨- إحكام السيطرة على عملية اتخاذ القرار وإيجاد نمط من الانضباط بين مختلف الجهات التابعة لقوى الثورة.
٩- توفير جهاز معلومات يقيم خيارات التصعيد والتهدئة، ويضمن اتخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب، ويجنب قوى الثورة من اتخاذ قرارات متسرعة أو غير صائبة نظير عدم توفر المعلومات.
١٠-إنشاء جهاز اتصال وعلاقات دولي يتعامل وفق معايير معتمدة على الصعد الدبلوماسية لتحقيق مستوى التكافؤ مع القوى الدولية في التواصل والأداء.

إن الثورة السورية قد تحولت وفق مفاهيم إدارة الصراع إلى "أزمة دولية"، وإذا أدركت قوى الثورة طبيعة المرحلة التي تمر بها؛ فإنه من المتعين عليها الارتقاء من التعامل معها على أنها محض صراع مع النظام، إلى إعمال مفاهيم إدارة الأزمات الدولية، خاصة وأن جميع القوى الفاعلة قد تعاملت مع الأزمة السورية باعتبارها حزمة "فرص" تتيح لها تحقيق المكاسب؛ حيث بادرت روسيا إلى إنشاء قواعد عسكرية وعملت على نشر صواريخ بالستية لفرض احتكار جوي في المنطقة، وعملت إيران على توطين مقاتليها عبر سياسات: التهجير القسري وشراء العقارات والتمركز في بؤر ارتكاز إستراتيجية في العاصمة والمدن الرئيسية، ومن طرفها قامت أمريكا بإنشاء قاعدة في "رميلان" بهدف الاستحواذ على نحو ألفي بئر نفط في محيط تلك المنطقة وزجت بأسلحتها الثقيلة وقواتها الخاصة لبسط هيمنتها، في حين نشرت تركيا قواتها في العمق السوري بهدف حماية حدودها والالتفاف على حزب العمال الكردستاني ومنعه من اتخاذ الأراضي السورية قاعدة انطلاق لشن هجمات عليها، وتعمل كل من الأردن وإسرائيل على إنشاء منظومة جنوبية لحماية حدودهما لإبقاء الأزمة تحت السيطرة ومنع وقوع انفلات يمكن أن يهدد أمنها.
وفي مقابل الجهود التي تبذلها الأطراف الخارجية لترجيح كفتها في أتون الصراع؛ تتحول الأطراف المحلية تدريجياً إلى "أدوات" تخوض معارك بالوكالة وتعمل وفق أجندات القوى الممولة وتوجهاتها، ولا يمكن الخروج من هذه المعضلة إلا من خلال تطوير الكيان البنيوي لقوى الثورة والمعارضة وصياغة إستراتيجية شاملة يمكن من خلالها إدارة فنون الصراع باحترافية وكفاءة والتعامل مع كافة الأطراف بمستوى الندية واستقلالية القرار.